الحكومة تخصص 200 مليار سنتيم إضافية لدعم الغاز في ظرف سنة

فاتورة دعم غاز الطهي ترتفع بأكثر من النصف لتصل إلى 645 مليار سنتيم

مولاي إدريس المودن

أظهرت البيانات الصادرة عن صندوق المقاصة لشهر شتنبر التي ترصد أنشطة شهر غشت 2017، أن تكاليف دعم مادة غاز البوتان، سجلت ارتفاعا فاق 50 في المائة.

وبحسب تقرير صندوق المقاصة، فقد عرفت تكاليف الدعم لمادة غاز البوتان ارتفاعا ملحوظا بين سنتي 2016 و2017، بما يناهز 54 في المائة لتستقر عند 6 ملايير و452 مليون درهم.

المعطيات التي قدمها الصندوق تشير إلى أن هذا الارتفاع، يعود بالأساس إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، وإلى تغيير بنية أسعار مادة الغاز بوتان بنسبة أقل. كما صاحب ارتفاع الأسعار ارتفاع الكميات المستهلكة بما يناهز 3 في المائة.

وانتقلت كميات الغاز المدعمة ما بين سنتي 2016 و2017 من مليون و547 ألف طن إلى مليون و591 ألف طن، فيما انتقلت تكلفة الدعم الموجه لمادة الغاز خلال الفترة ذاتها من 4 ملايير و196 مليون درهم إلى 6 ملايير و452 مليون درهم، بتطور قدره 2،78 في المائة من حيث الحجم، و53،77 في المائة من حيث التكلفة.

أما تحملات صندوق المقاصة المتعلقة بمادة السكر إلى غاية شهر يوليوز، فقد شهدت ارتفاعا طفيفا مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية، بما يقدر بحوالي 2 في المائة، ويخص هذا الارتفاع الأحجام وكذا التكلفة المالية.

وهكذا بلغت تكلفة الدعم بالنسبة إلى مادة السكر خلال سنة 2016، أكثر من 2 ملايير و305 درهم، فيما ارتفعت خلال السنة الجارية لتصل إلى أزيد من 2 ملايير و362 مليون درهم.

وبلغت الكميات المدعمة بالنسبة إلى السكر خلال السنة الماضية 809 ألف و642 طنا، مقابل 832 ألفا و88 طنا خلال السنة الجارية. وهو ما يعادل تطورا في تكاليف وكميات دعم مادة السكر بـ 2.77 في المائة.

على صعيد متصل، كشف التقرير أن تكاليف الدعم (المقدرة والمحققة) لسنة 2017 بالنسبة إلى غاز البوتان، ستسجل ارتفاعا بنسبة 41 في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2016، ويعزى هذا الارتفاع من جهة إلى تقلب الأسعار في السوق الدولية وارتفاع كميات الاستهلاك، ومن جهة أخرى إلى تغيير في بنية أسعار غاز البوتان.

أما فيما يخص مادة السكر، فمن المحتمل، بحسب المصدر ذاته، أن تشهد تكاليف الدعم الخاص بها، ارتفاعا ضئيلا بنسبة 3 في المائة مقارنة مع سنة 2016. فيما يتوقع أن تعرف تحملات صندوق المقاصة الإجمالية لهذه السنة ارتفاعا بنسبة 29 في المائة مقارنة مع سنة 2016.

«كولورادو» للصباغات تحقق نتيجة إيجابية رغم ركود قطاع العقار

مسؤولو كولورادو خلال تقديم نتائج الشركة (ت رزقو)

أخبار اليوم

تمكنت شركة كولورادو، المتخصصة في الصباغات، من تحقيق زيادة بنسبة 7.4 في المائة في رقم معاملاتها خلال النصف الأول من العام الجاري، حيث استقر في حدود 281 مليون درهم مقابل 262 مليون درهم التي تم تسجيله قبل سنة.

وكشف مسؤولو الشركة في لقاء صحافي خصص لتقديم حصيلة النصف الأول من السنة، أن النمو المسجل على مستوى رقم معاملات الشركة، رافقه نمو في حجم المبيعات بلغ 22 مليون طن في الفترة الممتدة بين يناير ويونيو 2017، مقابل 20 مليون طن في الفترة نفسها من سنة 2016.

المعطيات الصادرة عن الشركة، كشفت أن النتيجة الصافية بلغت 34.3 مليون درهم مقابل 30.9 مليون درهم في النصف الأول من 2016، وهي نتيجة تحققت في سياق يتسم بركود قطاع العقار في المغرب، حيث سجل تراجع في مبيعات الإسمنت مع نهاية يونيو 2017 بنسبة 9.27 في المائة، والتأخر الحاصل في الأوراش وتوقف جزء كبير من المشاريع السكنية في مختلف المدن.

لكن هذا لم يمنع من رفع حجم الاستثمارات، التي بلغت 50 مليون درهم مع نهاية يونيو 2017، أي ما يمثل 14 في المائة من الميزانية المخصصة للاستثمار.

على صعيد متصل، قال عابد شكَار، المدير العام لشركة كولورادو، إن حجم المبيعات المستهلك ارتفع بنسبة 10.3 في المائة، حيث بلغ مع نهاية يونيو الماضي 143.8 مليون درهم مقابل 130.4 مليون درهم في الفترة نفسها من العام الماضي، مؤكدا أن هذه الزيادة أسهم فيها ارتفاع رقم المعاملات، رغم التفاوتات التي سجلت على صعيد أسعار المواد الأولية.

من جهتها، سجلت النتيجة المالية تحسنا بنسبة 27.1 في المائة، وبنسبة 122 في المائة فيما يخص النتيجة غير الجارية، التي استقرت في حدود 1.3 مليون درهم عوض ناقص 5.9 ملايين درهم في النصف الأول من سنة 2016.

العلمي: المغرب مستعد للانتقال إلى مرحلة جديدة في شراكته مع صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ONUDI: بإمكان المغرب أن يصير مركزا للصناعة في القارة الإفريقية

أخبار اليوم

كشف مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، أن المغرب مستعد للانتقال إلى مرحلة جديدة في شراكته مع صندوق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ترتكز على أهداف طموحة جدا.

وأضاف الوزير، عقب مائدة مستديرة حول آفاق التعاون بين المغرب وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، نظمت في إطار زيارة العمل التي يقوم بها للمغرب المدير العام لهذا الصندوق الأممي، لي يونغ، أن «حصيلة الإنجازات التي تمت بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إيجابية جدا»، وأن قطاعات الصناعة المغربية مرتاحة لما تحقق حتى اليوم.

وأكد الوزير أن التنمية الصناعية لا محيد عنها في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، وأنها تشكل شرطا للاستجابة للإشكاليات والأولويات الحالية، المتعلقة بإحداث فرص شغل لائقة ودائمة، وخلق الثروة ووضع شروط تنمية مستدامة وشاملة.

وأبرز أن المملكة تمكنت من تحقيق تغييرات عميقة، بالعمل على تطوير العديد من البنيات التي تشكل العمود الفقري، ومنها الطرق والموانئ والمطارات، وذلك بالعمل على تحسين جاذبيتها بشكل كبير، حيث أصبحت أرضية في مجال صناعة السيارات والطائرات وتكوين الموارد البشرية المؤهلة.

وذكر بأن توجه المغرب نحو إفريقيا أصبح واقعا، وأن «المغرب يعد أحد أهم المستثمرين في القارة، حيث يحتل المرتبة الرابعة»، مشيرا إلى أن «هذا التوجه تواكبه مجهودات ترمي إلى تقاسم تجربتنا مع الدول الإفريقية».

من جهته، أبرز محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، أن المغرب نجح في السنوات الأخيرة في تحديث بنيته التحتية وتعبئة استثمارات مهمة، وتحسين ممارسة أنشطة الأعمال «دوين بيزنيس»، لافتا إلى أن الإقلاع الاقتصادي عبر خلق القيمة المضافة والثروة وفرص الشغل، يعد أفضل وسيلة لتغيير النموذج الاقتصادي الوطني.

وأبرز الوزير أن المباحثات مع المسؤول الأممي تعد فرصة لتسليط الضوء على مخطط التسريع الصناعي، الذي تم إطلاقه تحت قيادة الملك محمد السادس، مشيرا إلى أن هذه الاستراتيجية سمحت للمغرب بالارتقاء إلى قطب يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبإرساء منظومات صناعية.

وتعد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وكالة أممية متخصصة تضطلع بالنهوض بالتنمية الصناعية، بغية تقليص الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الدولي.

على صعيد متصل، قال لي يونغ، إن هذه المائدة المستديرة مكنت من بحث سبل التعاون مع المملكة في القطاع الصناعي، مؤكدا أن التعاون بين الصندوق والمغرب كان «مثمرا مقارنة مع دول أخرى من المنطقة».

وأضاف أن المغرب «على طريق التنمية الصحيح، وأن ما يجب القيام به حاليا هو تسريع وتيرتها»، مبرزا أن المملكة تتوفر على مؤهلات كبيرة قادرة لتجعل منها مركزا للصناعة والاقتصاديات الجديدة للمعرفة.

وأشاد المسؤول الأممي بالعمل الكبير الذي يقوم به المغرب في هذا المجال، مشيرا، بالخصوص، إلى المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية، الذي يهدف إلى الرفع من حصة الصناعة في الناتج الداخلي بتسع نقط لتنتقل من 14 في المائة إلى 23 في المائة في أفق سنة 2020.

وخلص يونغ إلى أن هذه المائدة المستديرة، التي شارك فيها ممثلو المنظمات المهنية بالقطاع الخاص، شكلت كذلك مناسبة للتباحث مع الطرف المغربي حول سبل تقاسم تجربته وخبرته مع دول القارة الإفريقية الأقل تنمية، مشيرا إلى أن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي تعد فرصة «حقيقية» لدعم التعاون جنوب/جنوب.

أرقام

3.5

قالت الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، فيرا سونغوي، إن تقديرات النمو الاقتصادي في إفريقيا تتسم بـ«التفاؤل»، مسجلة أن معدل النمو يرتقب أن يناهز 3 في المائة في 2017، مقابل 1،7 في المائة سنة 2016.

وأبرزت سونغوي في كلمة خلال افتتاح الاجتماع 32 للجنة الخبراء الحكومية الدولية، الهيئة المشرفة على أنشطة مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا، المنعقد على مدى ثلاثة أيام حول موضوع «تشغيل الشباب والتنمية المستدامة في شمال إفريقيا»، أن اللقاء ينعقد في سياق اقتصادي عالمي لم يتطور كثيرا خلال 2016، بنسبة نمو للناتج الداخلي الخام بلغت 2،2 في المائة فقط، مضيفة أن تقديرات النمو في 2017 تتسم بالتفاؤل بالنسبة لإفريقيا، إذ يرتقب أن تراوح 3 في المائة.

غير أنها اعتبرت أن هذا النمو القاري يخفي واقعا متناقضا تبعا لمناطق القارة، مشيرة إلى أن معدل النمو في شمال إفريقيا، باستثناء ليبيا، يرتقب أن يبلغ 3،5 في المائة خلال 2017، في مقابل 2،6 في المائة سنة 2016، متبوعة بإفريقيا الوسطى (3،4 في المائة)، وغرب إفريقيا (3،1 في المائة)، وإفريقيا الجنوبية (1،8 في المائة).

كما أوضحت أن أحد التحديات الكبرى الذي يواصل كبح التطور الاجتماعي في إفريقيا، يتمثل في مسألة التشغيل، خاصة في صفوف الشباب والنساء، معربة عن الأسف لكون معدل البطالة بالمغرب انتقل من 10،4 إلى 10،7 في المائة بين الفصل الأول من سنة 2016 والفصل الأول من 2017.

من جهته، قال الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، الطيب بكوش، إن الاتحاد، الذي جعل موضوع الشباب في صلب أولوياته، يعمل على بلورة استراتيجية مشتركة تمكن من مواجهة المشاكل التي يواجهها الشباب المغاربي، خاصة عدم تلاؤم التكوين مع حاجيات سوق الشغل، وتنشيط سوق الشغل وتطوير التشغيل الذاتي.